ظاهرة البطالة في العراق بعد عام 2003: الاسباب والاثار والحلول المتاحة

المدرس. فريال مشرف(*) د.عباس سعدون(**)
د.خضير ابراهيم(***)

المقدمة:

تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فضلاً عن إنها تمثل هدراً بالعنصر البشري . بمعنى زيادة القوى البشرية الراغبة في العمل والتي تبحث عنهن فرص العمل المتاحة ويتوقف حجم القوى البشرية على حجم السكان وشكل الهرم السكاني بينما تتوقف فرص العمل على مدى زيادة معدلات النمو ، فالبطالة تنذر بوجود خلل في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتعليمي، فهي تؤشر على ان الدولة غير قادرة على أداء واجباتها إزاء مواطنيها ،وأن البطالة في ظل هذه الأوضاع تعد البيئة الملائمة لنمو الجماعات المسلحة والخارجة عن القانون .

والواقع أن العراق يعاني من تزايد مشكلة البطالة نتيجة لتفاقم اسبابها التي اصبحت خطرا يهدد الدولة وليس المواطن العراقي فحسب , فسياسة الدولة في استيعاب العاملين في أجهزتها ولاسيما الأمنية منها لم تنجح في استيعاب قوة العمل المتزايدة بل كانت لها نتائج سلبية اذ ظهرت البطالة المقنعة في القطاع العام مما يجعل الصعوبة في مكافحتها اكبر بسبب المردودات السلبية التي تتولد عنها .

(*)كلية أقتصاديات الاعمال/جامعة النهرين.
(**)كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.
(***)كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

ان الحد من ظاهرة البطالة ومن ثم معالجتها تحتاج الى جهود استثنائية والى حزمة من السياسات المتكاملة والهادفة أولا الى إصلاح التعليم والنظام التعليمي الجامعي الذي يعد النواة الاساسية في التخلص من ظاهرة البطالة من خلال التوافق ما بين سوق العمل والخريجين في كل عام. كما ان اصلاح السياسات الاقتصادية بما فيها المالية والنقدية يدفع باتجاه التخلص من ظاهرة البطالة المتفاقمة, ودعم القطاعين الإنتاجيين الصناعة والزراعة مع إصلاح القطاع الخاص.

وفي هذه الدراسة ، سيتم مناقشة ظاهرة البطالة في العراق من حيث مفهومها واسبابها ونتائجها ، فضلا عن البعض من الاليات اللازمة للتعامل معها .

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذا الدراسة حول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما هي أسباب مشكلة البطالة في العراق ؟ وما هي الاثار المترتبة على هذه الظاهرة ؟ وما هي الاليات الكفيلة بحلها ؟

الفرضية:

بواسطة الإشكالية أعلاه يفترض الباحث فرضية مفادها "إن مشكلة البطالة في العراق لها أسباب عدة منها : سياسية واقتصادية وتعليمية وثقافية وأجتماعية ، كما وان لها اثاراً ونتائج متعددة ، فكلما تعمقت هذه الظاهرة كلما تعمق البعد السلبي والاثار السلبية على المجتمع من حيث عدم توفر عمل للاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم أنتظام أسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي .

الأهداف:

هناك جملة من الأهداف يسعى البحث الى تحقيقها ، منها :

1. التعرف على أسباب ظاهرة البطالة في العراق بعد عام 2003.
2. التعرف على البعض من الاليات الكفيلة بحلها .
3. تزويد صانع القرار والسياسي في العراق بجملة من التصورات التي ستمكنه لحل هذه المشكلة مستقبلا .

الأهمية :

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية القضية المطروحة للنقاش نفسها وهي ظاهرة البطالة في العراق التي تهدد كيان الدولة والمجتمع ، بمعنى ان اهمية الدراسة تكمن في تركيزه على هذه المشكلة الخطرة ومحاولة مناقشة اسباسبها والطرق الكفيلة بحلها.

المنهج :

اعتمد الباحث في انجازه لهذه الدراسة على منهج التحليل النظمي ، الذي يفترض وجود مدخلات معينة أدت إلى مخرجات معينة أيضا ، وما لم يتم تغيير تلك المدخلات فلن تتغير المخرجات.

وهو منهج استنتاجي ينطلق من العام الى الخاص ، اي من البيئة المحيطة التي ادت الى حدوث مشكلة البطالة ، والتي لا يمكن حلها مالم تشهد هذه البيئة بعض التغييرات .

الهيكلية :

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة مباحث ، فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والمقترحات ، وقائمة المحتويات ، حيث خصص المبحث الاول للبحث في المعنى العام للبطالة ، وكذلك في شرح بعض اسباب البطالة في العراق ، في حين تناولنا في المبحث الثاني، الاثار والنتائج التي خلفتها مثل هذه المشكلة على مجمل الاوضاع في هذا البلد ، اما المبحث الثالث فقد جاء ليعطي جملة من الحلول لهذه المشكلة . واخيرا انتهت الدراسة الخاتمة ثم الاستنتاجات ثم المقترحات.

المبحث الاول / اسباب البطالة في العراق بعد عام 2003

تختلف البطالة من دولة الى اخرى , كما تختلف في مسبباتها ايضا , الا ان العراق له وضع خاص في تحديد نوع البطالة التي يعاني منها , فقد كان للاحتلال الامريكي عام 2003 , الاثر البارز والكبير على مجمل مفاصل الحياة البشرية , مما جعل الاقتصاد العراقي في ترهل مستمر فضلا عن اعتماد العراق على النفط في تشكيل الموازنة العامة مع غياب القطاعات الاخرى . الامر الذي أثر سلبا على مجمل نواحي الحياة وتفرعاتها

المختلفة ، وفي هذا المبحث سنتناول عدة امور مهمة مثل مفهوم البطالة بشكل عام ، وكذلك اسبابها في العراق بعد عام 2003 ، عبر المطالب الاتية :

المطلب الاول: البطالة, مفهومها , انواعها.

المطلب الثاني: اسباب البطالة في العراق بعد عام 2003.

المطلب الاول: البطالة, مفهومها , انواعها

اولا: مفهوم البطالة

ورد في مختار الصحاح (بطل الاجير– يبطل–بطالة) اي تعطل فهو بطال. اي ان البطالة تعني (التعطل عن العمل) .

وتعني البطالة في القاموس الاقتصادي الفرنسي انها النشاط اللاارادي اقتصاديا. ويميز القاموس الاقتصادي الفرنسي بين اللا نشاط الاقتصادي الارادي, الذي يعبر عن حالة الاشخاص القادرين على العمل وغير الراغبين فيه لاسباب كثيرة كعدم القدرة على العمل, (التفرغ للأنشطة غير الاقتصادية) وبين اللا نشاط الأرادي (الاجباري), كما في حالة الاشخاص النشطاء الذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه وتسمى (البطالة القسرية).

ويعرف القاموس السياسي "البطالة" بانها التوقف عن العمل او عدم وجود امكانية تشغيل الايدي العاملة بسبب الوضع الاقتصادي ,كما تعرف "البطالة" بانها الحالة التي لا يستطيع فيها الافراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة, نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم , بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه, وباحثين عنه, وهذا يسمى بالبطالة الكاملة او البطالة القسرية (الاجبارية) [1] .

وقد تباينت التعاريف المستخدمة في تلك المسوحات الأمر الذي ترك أثره في تقدير حجم البطالة في البلد ،الا ان تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) يبقى هو المعتمد والسائد الذي يعرف الفرد العاطل عن العمل بأنه "كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويريده ويقبل به عند مستوى الاجر السائد ،لكنه لا يجد هذا العمل[2].

---

[1]()عيادة سعيد حسين, البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها– وسبل معالجتها , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادراية, العدد 8, المجلد4, جامعة الانبار: كلية الإدارة والاقتصاد, 2012, ص 82

(2) Office For National Statistics, How Exactly Is Unemployment Measured? August 2010,P.5.

وهذا يعني أن المتعطلين نوعان الأول الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ، والثاني المتعطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الاسباب[3].

والبطالة حسب المفهوم المتراخي Relax Definition of Unemployment التي تنطبق على الأفراد المستعدين للعمل والباحثين عنه وعندما تكون سوق العمل غير منظمة ومجالات البحث عن العمل محدودة ،بشكل يكون امتصاص البطالة غير كاف، أو أن العمال يعملون لحسابهم الخاص[4] أو ما يطلق عليه بـ "الوظائف الهشة".

وهي من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع نحو أفعال الفساد , وتعني البطالة عدم وجود دخل مشروع من العمل ، وأن عدم حصول الأفراد على دخل معين (كاف) ، سيدفع بهم إلى الانحراف نحو الوسائل (الأعمال) غير المشروعة (مثل السرقة , تجارة المخدرات, تزوير النقود.. الخ) من اجل الحصول على مصدر دخل[5].

إن تعرض الفرد للبطالة يسبب انخفاض في المستوى المعاشي له ، وأن هذا الانخفاض يؤدي بدوره إلى زيادة التناقض بين حاجات الفرد وطريقة الحصول على السلع والخدمات الضرورية لسد هذه الحاجات ، ونتيجةً لذلك يميل الفرد نحو أفعال الفساد من اجل تأمين الحصول على هذه السلع والخدمات.

ثانيا: انواع البطالة

للبطالة انواع متعددة تختلف باختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي, الدولة, الفرد, مستوى التخطيط,كما انها تختلف في العالم المتقدم عن العالم النامي, ومن انواعها :

1: البطالة الأجبارية: وهي البطالة الناتجة عن فائض قوة العمل والتي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحدث نتيجة بعض الظروف داخل البلد كالحروب والكساد

---

[3]. د.حنان عبد الخضر ،ايمان عبد الكاظم وفرحان محمد هاشم ، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد16، لسنة 2010، ص 58 .

([4]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي" مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 " ص 5.وينظر كذلك : مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004 ،ج2،التقرير التحليلي ، ط1،بغداد، 2005، ص134.

[5]حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مصر – الإسكندرية، الدار الجامعية، ط1، 2008، ص ص53-54.

الاقتصادي، وتحدث أيضا عندما لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرص اللتوظيف رغم بحثهم وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وتقسم الى:

أ –البطالة الإحتكاكية : وهي التوقف المؤقت عن العمل نتيجة الانتقال من وظيفة لأخرى أو البحث عن وظيفة أخرى ..... الخ.

ب – البطالة الهيكلية: وتحدث بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني والتي تؤدي الى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.

ج – البطالة الدورية : Cyclical Unemployment وتحدث بشكل دوري للنشاط الاقتصادي نتيجة تعطل أو توقف جزء من الجهاز الانتاجي عند حالات الكساد، وتنشأ عندما يكون هنالك قصور في مستوى الطلب على الانتاج[6].

د – البطالة الموسمية: وتنشأ بسبب قصور الطلب على العمل في مواسم معينة وهي ناتجة عن إنخفاض الطلب الكلي من بعض القطاعات الاقتصادية وليس الاقتصاد ككل.

2: البطالة الاختيارية: هي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، ويفسر وجودها الارتفاع النسبي في إعانات البطالة أو تعويضات البطالة، فإذا كان التعويض قريبا من الأجر الحقيقي فإنه يشجع عدد غير قليل من العاملين على إختيار البطالة.

3:البطالة المقنعة Disguised Unemployment:ويقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العاملين بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة فلا تنتج شيء تقريبا، ويزداد هذا النوع في البلدان النامية بسبب وفرة عنصر العمل بينما تكون فرص العمل محددة بسبب ضيق مجالات الانتاج.

وتعتبر البطالة الاجبارية هي النوع الذي يعاني منه العراق مقارنة مع انواع البطالة الاخرى، حيث توجد فئات كبيرة من الشباب القادرين على العمل والذين مؤهلات القيام به ، ولكنهم لا يجدون الفرصة للعمل. وتكاد ان تتوزع نسبة البطالة لدى جميع الفئات ، سواء اكانوا حملة الشهادات ام العمال المهرة والفنيين . مع ملاحظة انها تنتشر بين حملة

---

[6]()معن خليل وعبد اللطيف العاني، المشكلات الاجتماعية، جامعة بغداد، ١٩٩١،ص٢٣٦

الشهادات الجامعية اكثر من سواها . ويمكننا ان نتعرف على حجم البطالة خلال السنوات ما بين 2003 – 2014 ، من خلال الجدول الاتي:

جدول (1) معدلات البطالة المسجلة للسنوات 2003–2014الى مجموع السكان (نسبة مئوية %)

السنة	البطالة	عدد السكان
2003	%28.10	
2004	26.80	27342,1
2005	17.97	28343,1
2006	17.5	29682,1
2007	11.7	29900,1
2008	1534	30577,8
2009	%18	31664,5
2010	%15	32490,0
2011	%8.3	33338,8
2012	%11	34334,2
2013	%16	35643,4
2014	%25	36543,4

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة 2004، بغداد، صفحات مختلفة. وكذلك ينظر

Global Security IRAQ:Growing unemployment threatens Stability UN says,2009 .

المطلب الثاني: اسباب البطالة في العراق بعد عام 2003

إن البطالة في العراق هي نتاج تفاعل عدة عوامل ،منها ما يتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي ومنها ما يتعلق بسوق العمل التي تأثرت بشكل كبير بالحالة الأمنية وظروف الحرب والحصار، فضلاً عن اعتماد هذه السوق على القطاع العام في توليد فرص العمل(7).

ان تفاقم البطالة يرجع الى جملة عوامل وأسباب أهمها :-

اولا – الاسباب السياسية:

ان من المتعارف عليه، انه عندما تصلح النخبة السياسية الحاكمة، فأن هذا الصلاح سيسري الى بقية جوانب الحياة في الدولة وتفرعاتها المختلفة، والعكس صحيح ايضا، اي

(7) حسن لطيف الزبيدي" الفقر في العراق :مقاربة من منظور التنمية البشرية " مجلة بحوث عربية، العدد 38، السنة 18 ،2007،ص 104 .

عندما تصاب النخبة السياسية الحاكمة بالخلل والارباك فان هذا الخلل سينعكس ايضا على مجمل نواحي الحياة الاخرى.

وهكذا فعندما يكون الكثير من عناصر النخبة السياسية الحاكمة في العراق هم متورطون في عمليات فساد، فأنهم من الممكن ان يقفوا بوجه تفعيل عمل المؤسسات المختصة بمكافحة مثل هذه الظاهرة. لأن تفعيل عمل هذه المؤسسات وتفعيل القوانين الخاصة بمتابعة المفسدين قد تؤثر سلبا عليهم كأشخاص وعلى مناصبهم السياسية المهمة من ناحية ، ومن ناحية اخرى فأن استمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي ايضا قد انعكست سلبا على مختلف مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ، لأن ارتباك المشهد السياسي وعجز الساسة عن تدبير امور البلاد قد جعل المشاكل تستمر بالتفاعل دون حل ومن بينها مشكلة البطالة .حيث ان للبيئة المحيطة انعكاسات واثار سلبية على مختلف نواحي الحياة في المجتمع ومن بينها مشكلة البطالة[8].

ثانيا – الاسباب الثقافية:

ان الثقافة وكما هو معروف هي ليست معلومات تخزن في ذاكرة الانسان او كلمات ترتسم في مخيلته، بل هي سلوك وتطبيق قبل ذلك كله .وبالتالي كلما كان ابناء المجتمع اكثر وعيا، كلما كانوا اكثر حرصا على نمو البلاد واستقرارها وتطورها ، وكانوا ايضا قادرين على ان يخلقوا لهم فرص للعمل سواء عن طريق تطور القطاعات المختلفة في البلاد وايجاد فرص العمل او عن طريق نشاطاتهم وجهدهم الشخصي في القطاع الخاص(9).

ثالثا – الاسباب الاحصائية:

---

[8] – ابراهيم الجعفري، تجربة حكم، الطبعة الاولى، بيروت: مركز دراسات المشرق العربي، 2008، ص ص 130–131.

[9] – ظافر العاني، مداخلة حول سيناريوهات الحرب الاهلية : رؤية ستراتيجية، في، مجموعة باحثين، احتمالات الحرب الاهلية في العراق ... تساؤلات ورؤى متبادلة ؟، الاصدار الثالث، عمان: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص103.

ان كثرة حالات الفساد الاداري في العراق والذي يطلق على هذا النوع من الفساد بـ(الارهاب البارد)، وكثرة الاموال المهربة الى الخارج ، التي غالبا ما تتم بشكل رسمي من حيث الاجراءات الشكلية وتجتاز العديد من الحلقات القانونية ، قد جعل من عملية احصاء اعدادها وارقامها، والتعرف على الاشخاص الذين يقفون خلفها ليست بالآمر اليسير.وحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية احتل العراق المركز178 من مجموع 180 دولة أستناداً الى مؤشر مدركات الفساد ولم يسبقه الاّ الصومال ومينمار[10].

ومما يزيد من صعوبة الامر هو تعدد المناطق التي ذهبت اليها هذه الاموال ، وتعدد الاوجه التي تم صرفها فيها في الدول الاخرى ، ما بين الايداع في البنوك او استغلالها في مجال الاستثمار (11).

رابعا – الاسباب الاقتصادية :

تتولد مشكلة البطالة في العراق نتيجة لوجود جملة من المسببات التي ترتبط بالاقتصاد العراقي ، ومنها الاتي :

أ – الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وضعف الاداء

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يشكل النفط أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي واكثر من(90%) من صادراته والمصدر الرئيس في تمويل الموازنة ،وعلى الرغم من هذه الأهمية الا انه لا يستوعب سوى (2%) من قوة العمل، إضافة الى ان ما يحصل من نمو في القطاع النفطي لا يؤثر في التنمية في البلد التي يفترض ان تنمو القطاعات الأخرى ثلاثة أمثال النمو في القطاع النفطي حتى تستوعب القوى العاملة[12].

---

[10].منظمة الشفافية الدولية " مؤشرات مدركات الفساد في العالم لسنة 2011".

([11]) – رياض حسن الزبيدي ، المعوقات التي تواجه العراق في استرداد عائدات الفساد ، منظمة فريق التوعية المدنية العراقي ، ورقة بحثية مقدمة الى اعمال الورشة العلمية الخاصة بمكافحة الفساد الاداري في العراق ، بغداد ، 14 / 3 / 2015 ، ص ص 1–5.

[12]() وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات"خارطة الحرمان و مستويات المعيشة في العراق لسنة 2006 "بغداد،2006،ص 195.

وأن الاقتصادات الريعية بطبيعتها غير مولدة لفرص العمل ،وهذا ما أدى الى تفاقم معدلات البطالة[13].

ان دخول الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة في ظل الاحتلال الأمريكي عام 2003 ، يمكن عدها مرحلة الأزمة الشاملة من حيث حدتها ودرجة تعقيدها وتعدد جوانبها وإبعادها، وان الواقع الاقتصادي العراقي لا يحتاج الى إقامة دلائل كثيرة على عمق أزمته التي أصبحت واضحة للعيان وفي العموم اتخذت الأزمة الاقتصادية مظاهر عدة يمكن إجمالها بالاتي[14]:

ب – انهيار مأسسة الاقتصاد العراقي :

بدخول القوات الأمريكية الى العراق في نيسان 2003 ، انهارت الدولة العراقية بانهيار المؤسسات القانونية ونظام القضاء والقانون ، فكل شيء أصبح غير مصون بسبب غياب المؤسسات القضائية وانعدام الرقابة والمساءلة وهيمنة التأثيرات السياسية والعصابات العشوائية وإشاعة الفساد بكل صوره ، وكذلك بالنسبة الى المؤسسات السياسية لم يكن العراق ينطوي على مؤسسات سياسية سليمة تكون قادرة على أدارة عملية التغيير الصحيح بعد عام 2003، بل شهدنا ولادة عسيرة (نظام الدولة ، عمل المعارضة، الانتخابات، النزاهة، الأحزاب، ...الخ) وتنافسات قائمة على اساس الاقصاء حتى بات المجتمع العراقي امام بيئة عدم استقرار سياسي /امني والتي بدونهما لا وجود لاستقرار اقتصادي مستدام . ان الانهيار المؤسسي (القانوني ، والسياسي ، والاقتصادي والاجتماعي) فضلاً عن عمليات النهب والسلب والحرق التي طالت جلّ المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، كانت وما زالت احد أسباب ومظاهر المشكلة الاقتصادية القطاعية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ومعلم بارز من معالم الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

---

[13]() حيان أحمد سلمان" الاقتصاد الريعي"مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ،دمشق،2009،ص 1.

[14] نقلاً عن هيثم كريم صيوان البدري، ازمة الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الامريكي بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 15، 2009، ص23–29.

حيث توقفت الكثير من المشاريع والتي تصل الى المئات اذا ما قلنا الالاف ، مثل معامل الحديد والصلب في البصرة ، وبقية منشآت التصنيع العسكري وغيرها وما تبع ذلك من أعمال التخريب والارهارب وتوقف تام للانتاج حيث توجد حالياً حوالي (192) شركة صناعية حكومية متوقفة عن العمل تماماً تستوعب لاكثر من (500) ألف عامل[15] .

ج – ارتهان سلطة القرار الاقتصادي بسلطات الاحتلال :

عانى الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من مصادرة القرار الاقتصادي الوطني كإفراز للحالة التي مر بها العراق آنذاك والمتمثلة بوجود القوات الأمريكية في العراق فضلا عن التأثير الكبير الذي كان للمتغير الأمريكي في صياغة تحركات الحكومة العراقية، فالولايات المتحدة الأمريكية قادت العملية الاقتصادية في العراق من خلال قوة دورها ألتأثيري في صياغة شكل التعاملات الاقتصادية للعراق مع العالم الخارجي[16].

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، نلاحظ بقاء الاقتصاد العراقي يعاني من توقف كامل لجمل النشاط الاقتصادي في البلد وانهيار المؤسسات والقطاعات الاقتصادية (صناعية وزراعية وخدمية) وتباطؤ لمعدل النمو أن لم نقل انعدامه وعليه أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الاقتصاد عموما كان بسبب تعرض العديد من البنى التحية والمنشئات الصناعية الى الدمار ونقص المواد الأولية والطاقة وانكماش عمليات الاستثمار فضلاً عن انعدام الأمن وتزايد حدة العنف الطائفي في البلاد وانتشار المافيات الاقتصادية التي أخذت تحكم سيطرتها على مجمل القطاعات الاقتصادية كل ذلك أسهم بشكل كبير في توقف عملية النمو الاقتصادي في العراق بعد عام2003.

وحتى بعد ان تشكلت حكومة عراقية منتخبة في عام 2005 فان الوضع لم يتغير بل انه ازداد سوء، اذ تعتبر السنوات : 2006 – 2007 ، من اشد السنوات خطورة وذلك

---

[15] . د.رجاء هلال جودة و رجاء عبد الله عيسى ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12، العدد3،لسنة 2010، ص 71.

[16]() زين العابدين محمد, العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة العراق), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2012, ص50

لكثرة اعمال العنف التي كان من بين اهدافها هو تحطيم البنى التحتية الاقتصادية في العراق وأستنزاف مشروعات البنية التحتية وغيرها مما اصابها تدمير أو شلل أو تعطيل بالكامل، ولم تتوقف هذه الاعمال الا انها مرت بحالة من الانحسار خاصة في الفترة من عام 2008 – 2011، ثم عاد الوضع لينهار من جديد في عام2014 [17].

د – انخفاض معدل الاستثمار في الاقتصاد :

اتصف الاقتصاد العراقي في ظل فترة الاحتلال الأمريكي بانخفاض معدل الاستثمار المحلي الذي سجل معدلاً سالباً للنمو ، نتيجة لانعدام الادخار على الرغم من تحسن مستوى الدخل إذ أن جزء كبير منه اتجه نحو الإنفاق الاستهلاكي والذي أدى في ظل قصور بينة العرض الكلي الى زيادة معدلات التضخم بشكل كبير جداً ،اما بالنسبة الى الاستثمار الاجنبي فبالرغم من التشريعات القانونية التي صدرت من قبل سلطة الاحتلال الأمريكي الا ان معدلات الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي ظلت تساوي صفراً[18].

هـ – عدم التوافق بين النظام التعليمي وسوق العمل :

ان احد الأهداف الرئيسة للتعليم هو تمكين المواطنين على الحصول على العمل بما يتفق مع ما يحمله الشخص من مؤهلات علمية، فالعمالة هي ترجمة لعملية التعليم والتي من خلالها يمكن الحصول على النمو والتوزيع العادل لثماره بغية مواجهة الفقر والبطالة، ولكن عندما تنقطع العلاقة بين العمالة والتعليم يتم هدر الموارد وتبديد العوائد، ويزداد الأمر سوءً لجمود مؤسسات التعليم وقلة الاستثمارات وعدم تلبية متطلبات السوق بنوعية العمالة المطلوب، نجد أهم ما يؤرق الحكومة هي عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل، بمعنى عدم التوازن بين معدلات التشغيل مع معدلات الزيادة في الخريجين الجدد من الكليات والمعاهد الصباحية والمسائية مما أدى الى زيادة معدلات البطالة ، بالاضافة

---

[17]()المصدر السابق نفسه, ص 51.

[18]الاسكوا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2005. 2006 ، الامم المتحدة ، نيويورك 2006 ،ص112.

الى ان خصائص سوق العمل في العراق هو ارتفاع نسبة الشباب الذين يفتقرون الى المؤهلات اللازمة لتلبية احتياجات السوق الحالية والمستقبلية علماَ ان هؤلاء لايدخلون الى سوق العمل الا بنسب ضئيلة[19].

فضلاً عن أن تلكؤ عملية اعادة اعمار العراق بحيث لم تستطع ان توفر اكثر من (20) الف فرصة عمل للعراقيين في مشاريع اعادة الاعمار من بين قوة عمل تصل الى (7) ملايين شخص .

مع ملاحظة من ان هناك من يشكك في حجم البطالة على اعتبار ان التعرف على النسبة الحقيقية هو شيء يصعب تصوره ، في ظل الظروف التي مرت بها البلاد قبل وبعد احداث 9 نيسان 2003حيث تضع الدولة قضية البطالة وكأنها تجري خارجها ولا صلة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية بخلفها أو زيادتها ، رغم أرتفاع نسبة العمالة في العراق ، الاّ أنه لم يحظى موضوع مؤشرات البطالة في العراق بالاهتمام الاّ بعد احداث 9 نيسان 2003 ، حيث زاد الاهتمام بهذا الموضوع دولياَ وعربياَ .

و: ارتفاع نسبة السكان الى الناتج المحلي الاجمالي

بلغ عدد سكان العراق (6,299) مليون نسمة حسب تعداد 1965 ، فقد ارتفع الى (22) مليون نسمة استناداً الى آخر تعداد اجري في العراق عام 1997 الا انه قدر بـ (29) مليون نسمة عام2007 وبمعدل نمو سنوي مركب (2,4%) وهو من أعلى المعدلات في العالم في حين بلغ معدل نمو القوى العاملة (5,5%)[20] .

وأهم ما يميز السكان هو غلبة الفئة العمرية اقل من 15 سنة التي بلغت (43.1%) من مجموع السكان وانخفاض الفئة العمرية أكثر من (65) سنة التي تبلغ (2.8%)

---

[19] . عبد الجبار الحلفي : البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب ، مجلة بحوث أقتصادية عربية، العددان (43– 44) ، ص 103 .

([20]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ،ص 314

وهذا يدلل على ارتفاع معدل الإعالة العمرية الذي بلغ (45.9%) مما يولد ضغوطاً على سوق العمل والى ضغوط على الدولة في توفير الخدمات الصحية والتعليمية ([21]).

وقد أوضح بيان وزارة التخطيط لعام 2014, ان عدد السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (15–64) سنة بلغ عددهم (20,829) مليون نسمة يمثل الذكور منهم (50,6) في المائة والاناث (49,4) في المائة، اما عدد السكان الذين تبلغ اعمارهم (65) سنة فاكثر فقد بلغ تعدادهم (1) مليون نسمة يمثلون نسبة (3) في المائة من مجموع السكان .. كما بلغ عدد السكان الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين (15–24) سنة (7,315) مليون نسمة ويمثلون ما نسبته (20,3) في المائة، اما الفئة العمرية من (15–19) سنة فقد بلغت نسبتهم (10,8) في المائة والفئة العمرية من (20–24) سنة فكانت نسبتهم (9,5) في المائة[(22)].كل هذه النسب تفوق معدل الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتمد على القطاع النفطي الذي يعد غير منتج , وهذا ما دفع الى ان الزيادة السريعة في السكان تفوق الزيادة في معدل حجم الناتج

خامسا : تردي الاوضاع الامنية :

أثرت الاوضاع الامنية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وادت االى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي في البلد , لان الاستقرار السياسي مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص العمل ,كما ان انقطاع الدخل للفرد يؤدي الى صعوبة الحياة نتيجة لعجز الفرد عن تلبية حاجاته وحاجات اسرته الضرورية, وربما يترتب عليه الجنوح الى الانخراط في المجاميع الاجرامية , التي تقدم له الاغراءات للانتقام من مجتمعه[(23)].

([21]) – ينظر ، امير كامل القره غولي ، واقع التنمية في العراق ، الطبعة الاولى ، بغداد : وزارة التخطيط العراقية ، ص ص2–8.

[22]() وزارة التخطيط تصدر تقديرات لعدد سكّان العراق في 2014, بتاريخ 15–10–2015, شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي:http://www.alhikmeh.org/news/archives/55243

[23]) عبدالكريم جابر العيساوي، الحكومة العراقية المقبلة .. المحددات الداخلية والخارجية، مجلة آراء حول الخليج(العدد٦٨) دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2010 ,ص٤٧

ان شعور الفرد بعدم قدرته على الانفاق على نفسه او عائلته , سوف يزيد من شعوره بخيبة الامل والاحباط وسوء حالته النفسية مما يجعله يرتكب أي عمل دون مبالاة بالنتائج.

لقد أثرت الحالة الأمنية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير حتى ان بعض قسم مناطق البلد الى مناطق ساخنة ومناطق آمنه ،وكان للتدهور الأمني أثره في القطاعات الاقتصادية كافة، الا ان القطاعات الأكثر تأثراً هي قطاعات الكهرباء, الزراعة, الخدمات, التي تعد هذه القطاعات عصب الحياة وقد توقفت معه اغلب المشاريع ،ومن ثم صار التدهور الأمني قيداً يكبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وعائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من محاولات الحكومة خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار من خلال إصدارات التشريعات اللازمة لهذه البيئة. وقد تباينت الآراء حول العلاقة بين الأمن والبطالة اذ يرى بعضهم ان البطالة هي المسببة للتدهور الأمني في حين يرى آخرون خلاف ذلك ،إذ تفرز الحالة الأمنية المتدهورة معدلات مرتفعة من البطالة، كما هي الحال في المناطق الساخنة (نينوى ، الانبار ، ديالى) وهذا الرأي يمكن رده لان هناك محافظات آمنة لكن معدلات البطالة فيها مرتفعة كما في ذي قار والمثنى ، وهناك رأي ثالث وهو الأرجح ،إذ يرى ان العلاقة بينهما علاقة تبادلية ذلك ان انعدام الأمن يؤدي الى توقف عمليات إعادة الأعمار وهو ما يؤدي الى انعدام الوظائف، ومن ثم انعدام الأمن في حلقة مفرغة ومحكمة[24].

المبحث الثاني /الانعكاسات المترتبة على ظاهرة البطالة في العراق

إن البطالة المستشرية بين صفوف القوى القادرة على العمل تشكل مظهرا من مظاهر الأزمة الاقتصادية وتحدي مستقبلي لعملية النهوض بالاقتصاد العراقي ، وتعد احد أركان مثلث الأزمة الاقتصادية في العراق ومدخل أساسي لظاهرتي الفقر والعنف في العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003 ، إذ ازدادت البطالة بسبب تدمير المؤسسات الاقتصادية

[24]). المجموعة الدولية لمعالجة الازمات " الشرق الاوسط اعادة اعمار العراق " التقرير 30،عمان،ص16.

وتعطل النشاط الاقتصادي بشكل كامل فضلاً عن حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية والإعلامية متزامناً مع انتشار العنف والمافيات والجماعات المسلحة التي حالت دون توفر بيئة عمل أمنة في العراق . وسوف نتناول في هذا المبحث المطالب الاتية :

المطلب الاول: الاثار اقتصادية :

المطلب الثاني: الاثار الاجتماعية والسياسية :

المطلب الاول: الاثار اقتصادية :

لقد تدهور الاقتصاد العراقي بشكل كبير بعد عام 2003 ، ومن مؤشرات التدهور, ارتفاع نسبه التضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد العراقي وزيادة البطالة وغيرها , مما أدى ذلك إلى تدهور الحالة المعيشية في العراق , بالإضافة إلى عدم تناسب أجور العاملين مع الجهد المبذول من قبلهم , والتباين في المزايا المادية الممنوحة للعاملين في القطاعين العام والخاص وغيرها[25].وقد تمثلت الاثار الاقتصادية للبطالة في العراق بما يلي:

اولا: تدهور دخل الفرد :

يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من ومجموعة قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات مستبعدا منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية , ففي عام 2007 كان متوسط نصيب الفرد من الناتج بلغت (3,8) وقد زادت هذه النسبة في عام 2008 حتى انخفضت في عام 2009, حتى بلغت (4,1) ثم استمرت بالزيادة في السنوات الاخيرة حتى وصلت عام 2013, بتقديرات اولية (7,6) كما مبين في الجدول(2).

جدول (2) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية /بالمليون دينار

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

[25]هاشم الشمري– إيثار الفتلي، مصدر سابق، ص166.

2007	3,8
2008	5,1
2009	4,1
2010	5,0
2011	6,5
2012	7,4
2013	7,6

المصدر: مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق,وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء/للعراق, تشرين الثاني, 2014, ص17.

وفي تقرير لوزارة التخطيط عن "خط الفقر وملامح الفقر في العراق" (اذار 2009)، ورد فيه ان الافراد الذين يقعون تحت خط الفقر (نسبة الافراد الذين لايستطيعون تأمين حاجاتهم الاساسية الغذائية وغير الغذائية)، تساوي (23%). وان الزيادة الضرورية في الانفاق الفردي للخروج من مستوى الفقر حيث وجدت تعادل (4,5%) ، (وهي نسبة ضئيلة وتؤكد ان اي سياسة من شأنها المساعدة في زيادة الانفاق الفردي تؤدي الى خروج نسبة عالية من الفقراء من حالة الفقر).

ثانيا ـ هبوط الناتج المحلي الإجمالي :

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، نلاحظ بقاء الاقتصاد العراقي يعاني من توقف كامل لمجمل النشاط الاقتصادي في البلد وانهيار المؤسسات والقطاعات الاقتصادية (صناعية وزراعية وخدمية) وتباطؤ لمعدل النمو أن لم نقل انعدامه وعليه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الاقتصاد عموما كان بسبب تعرض العديد من البنى التحية والمنشئات الصناعية الى الدمار ونقص المواد الأولية والطاقة وانكماش عمليات الاستثمار, فضلاً عن انعدام الأمن وتزايد حدة العنف الطائفي في البلاد وانتشار المافيات الاقتصادية التي أخذت تحكم سيطرتها على مجمل القطاعات الاقتصادية كل ذلك ساهم بشكل كبير في توقف عملية النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.

ثالثا: هجرة الكفاءات العراقية الباحثة عن فرص عمل :

ادت البطالة الى هجرة العديد من اصحاب المؤهلات العلمية الى الخارج بحثا عن فرص عمل جديدة, وهذه الظاهرة تعد تبديد للكفاءات العراقية التي لا غنى عنها في عملية تطوير الاقتصاد العراقي[26].

الاختطاف والقتل والهجرة والتهجير القسري التي طالت مجتمع المعرفة العراقي دفعت بأعضائه الى مغادرة العراق فاغلب الكفاءات قد تركت البلد ، وتشير دراسة اجرتها الامم المتحدة باسم (التصفية المنظمة) للطبقة المثقفة في العراق الى ان (2000) استاذ وباحث من جميع الجامعات العراقية قد تركوا العراق[27].فضلا عن الذين قتلوا لدوافع طائفية او دوافع سياسية , هذه الفجوة التي حصلت ما بين هجرة الكفاءات وعدد المقتولين لم تعطي فرص جديدة لتعيين الخريجين من مختلف الجامعات وسد النقص الحاصل, الامر الذي زاد من حدة البطالة لحاملي الشهادات من مختلف الاختصاصات والسبب يعود الى جذور الفساد العميقة في مؤسسات الدولة ,وسوء التخطيط مابين الخريجين وسوق العمل. وكما موضح في والجدول (3) يبين عدد المقتولين من الكفاءات العراقية في مجمل التخصصات العلمية .

جدول (3) نسبة المقتولين من الكفاءات العراقية للمدة 2003 – 2009 ، حسب التخصصات العلمية

نسبة كل تخصص علمي من المجموع الكلي	نسبة المقتولين حسب المؤهل العلمي	انواع التخصصات العلمية ونسبتها

[26]() عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي : النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة،سلسلةكتب (مركزالعراق للدراسات) ،العدد 30 ، مركز العراق للدراسات، جامعة البصرة، 2008 ،ص

[27] محمد جاسم عواد، مصدر سابق ، ص157.

التخصص	النسبة%	المؤهل العلمي	نسبة %	لتخصص العلمي	النسبة%
علوم انسانية	%22	دكتوراه	% 62	هندسة	%32
علوم صرفه	% 31	ماجستير	%16	زراعة	%18
تخصصات طبية	%23	اطباء	%17	فيزياء	%14
غير محدد	%13	غير معروف الشهادة	%4	كيمياء	%9
				بايولوجيا	%8
				جيولوجيا	%8
				علوم اخرى غير مصنفة	_

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الاشكال الموجوده ادناه المنقولة من المصدر: جواد كاظم كطان الشمري، معوقات التنمية الشاملة في العراق بعد التغيير السياسي (دراسة في اثر عدم الاستقرار السياسي)، جامعة النهرين–كلية العلوم السياسية–قسم النظم والسياسات العامة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، 2010، ص193.

ان الهجرة تركت اثاراً اقتصادية واجتماعية ونفسية وديموغرافية خطرة على المجتمع العراقي , فملايين العراقيين مستعدون للعودة متى ما استقرت الاوضاع الأمنية, كما يقول باحث عراقي: الهجرة خلقت اختلالاً كبيراً في نسبة الاناث إلى الذكور وتسببت في ارتفاع نسبة العنوسة إلى (400%) .ان هجرة الكفاءات العلمية تهدد بتفريغ العراق من العقول العلمية وتعيق عملية التقدم العلمي, الاموال العراقية المهاجرة مع اصحابها تنعش اقتصاديات دول أخرى[28].

رابعا: نسبة السكان الى فرص العمل :

يتسم الشعب العراقي بارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يزيد عن (2.8%) , ويقدر عدد سكان العراق في عام 2004 حوالي (27.13) مليون نسمة ومن المعروف أن السكان هم مصدر القوى العاملة التي تعد احد أهم عناصر الإنتاج في العملية الاستثمارية لاسيما إذا كانت هذه العمالة على مستوى عالي من التعليم بحيث يمكن الاستفادة منها بشكل جيد , وتقدر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عدد العمال ذوي

([28]) اياد علي الخالدي, الهجرة العراقية الثالثة لها اسبابها المختلفة عن سابقاتها .. عمليات العنف والارهاب تفاقم ظاهرة هجرة العراقيين إلى الخارج, شبكة المعلومات الدولية, على الرابط التالي:
http://almadapaper.net/sub/07-432/p10.htm

النشاط الاقتصادي في عام 2004 حوالي (16.447) مليون شخص , منها (41%) داخل قوة العمل والنسبة المتبقية (59%) خارج قوة العمل , مما يشير إلى أن هنالك موارد بشرية كبيرة لا زالت غير مستغلة على الرغم من أنها تتسم بالخبرات العالية و المستوى التعليمي الجيد , بالإضافة إلى مستويات أجورهم المناسبة, ومن ثم فان هذه المزايا التي تتمتع بها القوى العاملة العراقية تكون فرصا سانحة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق , لاسيما أن استخدام عمالة أجنبية لإقامة مشروعات استثمارية يحمل المستثمر تكاليفاً كبيرة[29].

قبل معرفة حال البطالة لابد من معرفة السكان النشطين اقتصادياً في العراق(السكان في سن 15 سنة فما فوق) فقد بلغ(11.66) مليون فرد عام 2003 ارتفعت الى (14.214) مليون فرد عام 2008 وبعدل نمو سنوي مركب (5.5%).

خامسا: معدلات البطالة في العراق :

ان تحليل البطالة في العراق يحتاج الى تحليل صارم لا يقتصر على تحليل سوق العمل لكون البطالة نتاج تفاعل الطلب وعرض العمل، بل هناك ظروف خاصة تجعلها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية قد يكون بعضها يصعب السيطرة عليه ،وبلغ معدل البطالة (28,1%) في المسح الذي اجري عام 2003 حسب مفهوم منظمة العمل الدولية . في حين قدرت الأمم المتحدة المعدل بحوالي (50%)[30]، ان هذا التفاوت بالتقديرات وعدم دقتها توقع الباحث في اللبس ، ان هذه النسب لا تشمل الأشخاص المحبطين الذين لا يبحثون عن العمل بجد واجتهاد ومنشأ هذا الإحباط هو فقدان الأمل في الحصول على الوظيفة بسبب الظروف التي يمر بها البلد مما يجعل من التعريف مشوشاً كما

---

[29] احمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص359.

[30]() لامم المتحدة والبنك الدولي "التقديرات المشتركة لإعادة أعمار العراق" أكتوبر 2006، ص 25

تهمل البيانات البطالة المقنعة التي تعد اخطر أنواع البطالة التي تعاني منه مؤسسات الحكومة[31] .

وكما مبين في الجدول (4) فان معدل البطالة انخفض الى (11.7%) عام 2007, الا انه ارتفع الى (15.34%) عام 2008, لكلا الجنسين, ثم استقرت في الاعوام (2009_2010) بنسب شبه ثابته , حتى انخفضت في عام 2011 الى معدل (11.9%) ويرجع السبب في انخفاض تلك المعدلات الى التحسن النسبي في الأمن والى قيام الدولة باستيعاب قدر كبير من العاطلين في المؤسسات الحكومية ولاسيما الأجهزة الأمنية(الجيش والشرطة) ، فبعد ان كان عدد العاملين الحكوميين (827) ألف موظف عام 1990 , ارتفع الى ما يقارب (2320) ألف موظف، والى 2645 ألاف موظف في عام 2011, حسب احصائيات موازنة عام 2011, وهذا يشير الى وجود البطالة المقنعة والترهل في الجهاز الحكومي الذي يحتاج الى إعادة النظر فيه ولو بالأجل المتوسط ، لصعوبة التعديل في الأجل القصير بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

جدول (4) معدل البطالة والنشاط الاقتصادي للمدة (2004_2014)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014

[31]) حسن لطيف واخرون"البطالة في العراق ،المظاهر والآثار وسبل المعالجة،مجلة دراسات اقتصادية ،العدد 21، 2009 ، ص 110

معدل البطالة بـ%	26.8	17.97	17.5	16,3	15.34	15.13	15	11.9	16	20	25
معدل النشاط الاقتصادي	48.5	49.55	49.72	43	46.48	45,23	44.23	42	42.9	43.2	–
حجم السكان (الف نسمة) بنسبة نمو سنوي (2,6)	27342.1	28343.1	29682.1	29900.1	30577.8	31664.5	32490.0	33338.8	34334.2	35643.4	36543.4

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد عى :

1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي "مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008، ص 12 و19.

2-تقرير الجهاز المركزي للاحصاء بعنوان مؤشرات احصائية عن الوضع في الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007-2011, وزارة التخطيط, كانون الاول, 2012, ص 14.

3- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية , الموقع الرسمي :http://www.molsa.gov.iq/index.php

تعد احصاءات السكان من الاساسيات المهمة في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وذلك لما تتضمنه من تعريف واضح لحجم وتركيب وتوزيع ونمو السكان، تشير النسبة الموجبة الى ان هناك ارتفاع في نمو السكان كما في الجدول (3) حيث بلغ عدد السكان (33338.8) الف نسمة سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010 والتي بلغت (32490.0) الف نسمة وبنسبة تغير (2.6%) وان متوسط حجم الاسرة قد انخفض من (6.7) سنة 2009 الى (6.4) سنة2011 ،بلغت نسبة الجنس 104) (من الذكور يقابلها (100) من الاناث سنة 2011 وان العمر المتوقع للذكور قد ارتفع من سنة 2008 الى (67.4) سنة 2011 اما بالنسبة للأناث فقد ارتفع (62.2) سنة 2008 الى (70.6) (سنة2011 ، انخفض معدل النشاط الاقتصادي سنة 2011 بنسبة (3.5%) مقارنة بسنة 2008 ،كذلك انخفض معدل البطالة بنسبة (10.1) لسنة 2011 مقارنة بسنة 2008 وذلك بسبب أستقرار الوضع الامني ودخول الشركات الاجنبية للأسواق بهدف الاستثمار.

ولكن الاحوال تدهورت بشكل خطير منذ عام 2012 ، وبلغت اعلى ذروتها خلال الاعوام 2014 – 2015 ، بسبب سيطرة الجماعات المسلحة على عدة محافظات عراقية.

المطلب الثاني: الاثار الاجتماعية والسياسية :

تؤثر البطالة على الوضع الاجتماعي والسياسي في الدول التي تعاني منها، ويمكننا ان نوضح ذلك من خلال الاتي:

اولا – الاثار الاجتماعية :

ان للبطالة انعكاسات اجتماعية سلبية على واقع المجتمع العراقي , من حيث التأثير على الاستقرار الاجتماعي والانحدار الى هاوية الجريمة بمختلف اشكالها , اذ اوضحت دراسة للأمم المتحدة ان (85%) من المتهمين بجرائم مختلفة هم فئة الشباب التي تتراوح اعمارهم بين (10–24) سنه.

كما يعاني العراق بطالة كبيرة سواء بين فئة الشباب القادرين عن العمل أم بين الخريجين الجامعيين، ويعتقد العديد من الخبراء الاقتصاديين أن التقديرات الإحصائية لهؤلاء الشباب لا تعبر بالضرورة عن الواقع الموجود فعلاً، كما تعاني البلاد، أزمة خانقة في السكن نظراً لتزايد عدد سكانه، قياساً بعدد المجمعات السكنية، إضافة إلى عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به، بسبب غلاء الأراضي ومواد البناء، فيما تشهد الكثير من أحياء ومناطق العاصمة بغداد وبحسب مراقبين ومختصين بالشأن الخدمي، ترديا واضحاً في سوء الخدمات على المستوى العمراني والصحي والخدمي، فيما يتم تخصيص ميزانيات مالية كبيرة لتلك الأغراض.

ولعل أول أخطار الفقر تتجسد في خروج الكثير من الأفراد عن سياقات التقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية السائدة، أو الخروج على القانون والانحراف والانخراط في طريق الجريمة. وقد يفرز الفقر مشكلة التسرب الدراسي، إذ لا تتمكن عائلات كثيرة من

إرسال أبنائها إلى المدارس، كما قد تستعين بهؤلاء الأطفال في سد حاجاتها عبر تشغيلهم ودفعهم إلى العمل المبكر الذي لا تختفي آثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد[32].

يرتبط التعليم بتدهور أوضاع التنمية البشرية من خلال مؤشر معدل التسرب من الدراسة, وذلك أن معظم المتسربين من الدراسة هم من العائلات التي تعتبر من الفئتين الأفقر في المجتمع، بحيث تظهر علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب، فكلما انخفض الدخل، ازدادت إمكانية تسرب الطلبة.

ففي العراق فان التعليم في انحدار مستمر , فلو اخذنا مؤشر الالتحاق التعليم الثانوي في المدارس بعمر(12–17) سنة الى السكان في نفس الفئة العمرية لوجدنا ان المؤشر في انحدار والاسباب تعود الى العمليات العسكرية التي مارستها الولايات المتحدة ابان حربها على العراق , فكانت هذه الفئة اكثر عرضة للتسرب نتيجة للظروف المحيطة المناطق العراقية, فقد تعرضت الكثير من المدارس الى الهدم, كما ان العمليات العسكرية اوقفت التقدم العلمي نتيجة لعدم توفر مستلزمات التعليم , ففي عام 2008 كانت النسبة (40,2%) وارتفعت ما بين عامي 2009–2010 الى (44,1%) ثم استمر المؤشر بالانخفاض حتى و الى (37,0%) مابين عامي 2013–2014قياسا بالاعوام السابقة, كما مبين في الجدول(5).

أن مكافحة الفقر تمثل تحدياً حاسماً أما الحكومة يتطلب ضمان نمو مستدام وخلق فرص للعمل ، واعادة النظر بالنظام التعليمي الذي يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار سوق العمل .

جدول (5) :مستوى المشاركة في التعليم الثانوي

السنوات	النسبة%
2009–2008	40,2
2010–2009	44,1
2011–2010	42,9

[32]()ارتفاع معدلات الفقر في العراق , شبكة المعلومات الدولية, على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news

2012–2011	45,3
2013–2012	48,9
2014–2013	37,0

المصدر: مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء /للعراق, تشرين الثاني, 2014, ص44.

ثانيا: الاثار السياسية

تؤثر البطالة على الاستقرار السياسي الذي يعد من البديهيات الأساسية للحكم الصالح ومن ثم نجاح عملية التنمية الاقتصادية من خلال الشروع في إقامة المشاريع الخدمية المتنوعة في أي بلد لذا فان أي خلل يصيبهما سيؤدي بلا أدنى شك إلى تعثر مجمل هذه العملية.

فقد شهدت العملية السياسية في العراق تحديات كبيرة تمثلت بتعارض البرامج الانتخابية للأحزاب المختلفة ولاسيما الكبرى منها إذا نكل حزب سياسي تمثل مصالح قوميتها وطائفته أهمية كبيرة لدرجة وضعها في سلم أولوياته وان كان هذا الأمر غير معلن في أوقات كثيرة، ومازاد من تعقيد هذه المسالة هو عدم استطاعت ائتلاف معين من الفوز بالمقاعد البرلمانية اللازمة لتشكيل الحكومة بمفردهم ما يعني ضرورة ائتلافه مع أحزاب وائتلافات أخرى لا تنسجم مع توجهاته في تشكيل الحكومة مما يعاني تزايد التجاذبات السياسية بالشكل الذي يقوض قوة الدولة ويحد من إمساكه ابزمام الأمور.

ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام ٢٠١٠ لم يحل الخلاف السياسي حول تشكيل الحكومة الا بعد تدخل المحكمة الاتحادية في قضية تفسير الكتلة الأكبر، ثم استمرت التجاذبات لما يقارب من أربعة أشهر حتى الوصول الى اتفاق اربيل الذي رسم مسار الحكومة وصلاحياتها ليثير هو الآخر جدلا تمثل بمدى اقتراب هذا الاتفاق او ابتعاده عن الدستور العراقي[33].

[33]( ) حيدر نعمة بخبت, الحكم الصالح في العراق ودورة في بناء الدولة, مصدر سبق ذكره, ص 116.

لقد كانت رياح التغيير الاخيرة في معظم الدول العربية منذ مطلع شباط 2011, التي كان سببها اقتصادي اكثر مما هو سياسي , دافعا لإعادة التفكير بخطى البناء في الواقع السياسي العراقي واعادة توفير الخدمات , فبعد تخلص العراق من مافيات القتل والتخريب ومحاولة النيل من مؤسسات الدولة العراقية ,حاول الاداء السياسي الحكومي التخلص من مشكلة المحاصصة والتوازنات المجتمعية التي تولدت نتيجة لجدل الهويات الفرعية وتصارعها مع الهوية الوطنية بسبب عدم وجود قدرة حقيقية لجسد الدولة منذ 2003–2007(قبل خطة فرض القانون) التحول نحو نمط جديد من الاداء يتمثل في كل القوى السياسية والمشاركة في الانتخابات لتشكيل حكومة الشراكة الوطنية وبلغ عدد الوزارات 40 حقيبة وزارية وهذا الترهل بالكم على حساب النوع دفع بالاداء الى عدم الوضوح ناهيك عن ان جدل السياسة مازال عائقا امام اكتمال حكومة الشراكة الوطنية .[34]فقد كانت العملية السياسة مترهلة ولم تحقق الهدف التي جاءت من اجله , مما جعل المظاهرات وسيلة لتحقيق الرفاه الاقتصادي والمطالبة بالحقوق المسلوبة, هذا يفسر لنا ان اغلب الذين خرجوا في المظاهرات هم من الخريجين والفئة الكاسبة التي لم تنال من خيرات البلد شي, نتيجة لفساد السلطة السياسية مما جعل البطالة في تزايد مستمر دون تحقيق .

المبحث الثالث /الحلول الناجعة في معاجلة ظاهرة البطالة في العراق

هناك العديد من الاليات التي من الممكن ان يلجئ اليها العراق من اجل ان يتخلص من مشكلة البطالة ، او لنقل يقلل من تأثيراتها السلبية على الدولة والمجتمع ، ومن تلك الاليات :

اولا: تنويع الاقتصاد العراقي:

([34]) سداد مولود سبع ,حركة 25يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر ,مجلة اوراق دولية ,العدد198(مركز الدراسات الدولية :جامعة بغداد2011)ص27

ان الاعتماد الشديد على النفط كقاعدة اساسية للأنشطة الاقتصادية ، ما هو الا شكل من اشكال التنمية غير المستدامة . ليس فقط لاعتبارات بيئية بل ايضاً لاعتبارات اجتماعية واقتصادية. ان عملاً جاداً يستهدف تنويع مصادر الدخل في العراق من شأنه تأمين فرص عمل لعدد متنام من العاطلين .

تحقيق نمو متوازن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي , وتنويع الاقتصاد يؤدي الى تصحيح اكبر قدر ممكن من التشوهات في البناء الاقتصادي، وبما يؤدي بالمحصلة النهائية إلى رفع إنتاجية هذه القطاعات وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

تحفيز الاستثمارات الحكومية والخاصة في الانشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام للعمالة كالزراعة مثلاً .

ان تشجيع واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ووفق ضوابط تلائم ظروف الاقتصاد العراقي، منها استيعاب اكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل في العراق كما يجب السعي وباستمرار إلى تأهيل وتطوير الأيدي العاملة غير الماهرة وتهيئتها لممارسة أي نشاط اقتصادي متطور.

إن الاعتماد على القطاعين العام والخاص في القضاء على جذور مشكلة البطالة, يعد من اولويات الحكومات المتقدمة, فلا يمكن الاعتماد على قطاع دون اخر , فيجب اعطاء دور اساسي لقطاع الخاص الذي يعد شبه غائبا في دعم الموازنة العامة للدولة. ان دعم القطاع الخاص من اجل خلق المنافسة المشروعة بين وبين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني عامة، ولجذب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل[35].

ثانيا : اصلاح نظام التعليم

يعد التعليم الدعامة الاساسية للتنمية , وهو ضروري لترسيخ قيم الحكم الصالح , كما انه يساهم بالاكتشافات الجديدة ونوعية الموارد البشريه وتعددها , كما ان اكتساب

---

[35]() هيثم عبد الله سلمان واحمد صدام عبد الصاحب، امكانيات اوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع اشارة خاصة إلى النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(358) ، بيروت، 2008 ، ص43.

المعرفة يعطي اثار واضحة في الازدهار الاقتصادي والرعاية الصحية وتوظيف التكنولوجيا في الاستخدامات البشرية لكي تساهم في تحقيق التنمية البشرية[36].

يلعب النظام التعليمي دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي على أنه يؤمن موارد بشرية بالكم والنوع المطلوب ،الا ان التشوهات التي حصلت في تخصيص الموارد أثرت في اتجاه النظام التعليمي ،أذ ساد التفضيل للتخصصات الأدبية على التخصصات العلمية ، كذلك تفضيل التوظيف العام غير المرتبط بالإنتاجية قلل من أهمية التعليم[1]، ذلك بان المؤهلات العلمية استخدمت لاحتساب الرواتب والاجور وليس لغرض الكفاءة الإنتاجية ،وهذا يتوجب ان توثق العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل وان يستهدف هذا النظام العاطلين عن العمل من خلال برامج التأهيل والتدريب وان توثق العلاقة بين المجتمع والجامعة بصفتها في إعداد جيل من المتعلمين يلبي حاجة السوق .

ثالثا: تفعيل دور السياسات النقدية والمالية :

تعد البطالة مؤشراً للحالة التي يمر بها الاقتصاد ،وعلى الرغم من صعوبة تحديد ما يظهره معدل البطالة ،الا انه يظهر مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد ،الإجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الزمن . ولمعالجة الحالة التي يمر بها الاقتصاد تستخدم على الأغلب السياستين النقدية والمالية بعد تشخيصها وفي حالة العراق فان الاقتصاد يمر بحالة التضخم الركودي .

ان السياسة النقدية في العراق تعمل من اجل تحقيق هدف واحد هو السيطرة على سعر صرف الدينار وهذا الهدف لم يتحقق عبر الآليات التقليدية من خلال التحكم بعرض النقد او سعر الفائدة وإنما من خلال مزاد العملة ،ففي الوقت الذي يجب ان يتدهور سعر صرف العملة بسبب زيادة عرض النقد بشكل كبير أذ ارتفع من 3.75 ترليون دينار عام 2003 الى (28.19) ترليون دينار عام 2008, الى (51,7) تريلون دينار عام 2010, الى (62,5), مع زيادة في اصدار العملة بـ(32,2) تريلون دينار .

([36])نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية , اطار وتحليل مقارن, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , الامم المتحدة , نيويورك, 2005, ص 49.

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق ارتفاعاً بنسبة (20,9) (سنة2011مقارنة بس2010) حيث أن عرض النقد بهذا المفهوم يشمل النقد في التداول + الودائع القصيرة الأجل في البنوك وتعتبر نسبة الزيادة في العملة المصدرة والبالغة (17,1) احد أسباب زيادة عرض النقد[37]، وبذلك فان استهداف التضخم من خلال السيطرة على سعر الصرف متجاهلة الأهداف الأخرى المتعلقة بالتأثير في سياسة التشغيل، علماً ان مزاد العملة يمول عن طريق إيرادات النفط بشكل ادى الى ان تكون السلع المستوردة ارخص من السلع المحلية التي اثرت في المنتج المحلي وبالتالي تقليص فرص العمل والتأثير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يسمى "المرض الهولندي"[38].

أما السياسة المالية التي تعبر عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي هي الأخرى لها دور في امتصاص البطالة من خلال السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب لرفع مستوى الطلب الفعال الذي يؤثر في زيادة الطلب على القوى العاملة ،لكونهما يرتبطان بعلاقة ايجابية .ان هذه السياسة أدت الى ترهل الجهاز الحكومي تمثلت بالبطالة المقنعة الامر الذي يتطلب إعادة النظر في الموازنة العامة وإعادة ترتيب سلم الأولويات بحيث تهدف الى امتصاص البطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة ودعم القطاعين الصناعي والزراعي على انهما القادران على استيعاب البطالة ، فضلاً عن وضع موازنة استثمارية مستقلة عن الموازنة التشغيلية تأخذ على عاتقها خلق فرص عمل .

رابعا – تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي :

تعتبر عملية تشجيع الاستثمار بكل انواعه سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي احد الحلول الناجعة التي من الممكن ان تقضي على مشكلة البطالة في أي دولة من دول العالم

---

[37]() تقرير الجهاز المركزي للاحصاء بعنوان مؤشرات احصائية عن الوضع في الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007–2011, وزارة التخطيط, كانون الاول, 2012, ص 9

[38]. أ.د.كامل علاوي كاظم ،البطالة في العراق ،الواقع ،الاثار ،اليات التوليد وسبل المعالجة ، مجلة جامعة الكوفة ، العدد36،ايلول 2011, ص14.

ومن بينها العراق . فعن طريق الاستثمار من الممكن تحريك القطاعات كافة في المجتمع وعلى الاخص القطاع الاقتصادي ، وعن طريق هذه الحركة سوف تتولد في البلاد فرص واسعة للعمل والكد ، فأي مشروع استثماري حتما سيتطلب الى عمالة اما بشكل مباشر او غير مباشر ، فبالنسبة للحاجة المباشرة فستتوفر الكثير من فرص العمل في الشركات والمعامل والمصانع التي ستحتاج للعمال من اجل تسير اعمالها . وبصورة غير مباشرة من خلال توسع الاستثمار ، أي امكانية استنساخ تجربة الاستثمار عندما تثبت نجاحها .والاستثمار كما هو معروف من الممكن ان يكون محلي ، تقوم به الشركات الوطنية التي هي اعرف بأحوال البلاد واحتياجاتها وقدرات سكاناها ومؤهلاته للعمل ، وهي في الوقت نفسه اقل تكلفة من نظيرتها الاجنبية .ومن الممكن ان تفتح الدولة باب الاستثمار واسعا وتشجع عليه ، فيصبح العراق مرتعا للشركات العالمية التي حتما ستساعد في تحريك عجلة الاقتصاد وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها العراق وعلى مشكلة البطالة .

خامسا – تطوير البنى التحتية والتنمية البشرية:

ومن الممكن ان تحل مشكلة البطالة من خلال اعادة تأهيل البنى التحتية او بناء اخرى جديدة بدلا عنها ، فكما اشرنا سابقا هناك المئات من المنشأة المعطلة والمهملة في العراق ، ولكي تسهم في حل مشاكل البلاد المخلفة فلابد من ان يتم تفعيلها وتنشيطها من جديد ، فضلا عن العمل على تشكيل اخرى غيرها .

وهذه العملية وحدها لا كفي بل لا بد ان تصاحبها عملية اخرى ، هي عملية تطور القدرات البشرية او ما يسمى بالتنمية البشرية ، من خلال تهيئة المواطن العراقي للعمل في المجالات التقنية والعلمية الحديثة ، او ما يسمى بالتنمية البشرية التي لها معاني كثيرة من بينها هو تطوير امكانيات الانسان وقابلياته من اجل ان يكون قادرا على العمل في اكثر من مجال وفي اكثر من اختصاص .

الاستنتاجات :

خرج البحث بجملة من الاستنتاجات ، ومن بينها الاتي :

اولا – فيما يخص مفهوم البطالة واسبابها في العراق :

مهما اختلفت تعاريف البطالة ، الا انها لا تخرج عن كونها عبارة عن توقف الانسان عن الانتاج ، حتى لو كان يعمل في وظيفة او في عمل معين ، الا ان هذا العمل يفقد مضمونه اذا خلا من الانتاج .

اما عن اسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 ، فهي كثيرة ، فهي نتاج للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية ، في العراق بعد هذا العام ، فضلاً عن الظروف التي مرّ بها قبل 2003،حيث ضاعت دفت الدولة العراقية ، فلا هي دولة اشتراكية توجه الاقتصاد وتديره ولا هي دولة رأسمالية يوجد فيها قطاع خاص نشط وفعال يعوض عن ضعفها وشبه غيابها .

ثانيا – فيما يخص الاثار والنتائج التي ترتبت عليها :

للبطالة اثار كبيرة وخطيرة على كل نواحي الحياة الدولة التي تعاني منها ، وهذه الاثار يقسمها العلماء الى اثار : سياسية ، تتمثل في زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي ، من خلا انتشار ظاهر الفقر والعنف والجهل والمرض ، وهجرة العقول والكفاءات الى خارج البلاد .

ثالثا – فيما يخص اليات معالجة البطالة في العراق :

هناك العديد من الاليات التي من الممكن ان تعالج ظاهرة البطالة في العراق ، او على الاقل تحد منها ، ومن تلك الاليات : تنوع الاقتصاد العراقي ومصادره من خلال التوسع في الاستثمار وخلق فرص العمل ، وايضا من خلال التنشئة الاجتماعية التي تنمي في الافراد الابداع والابتكار من اجل تخفيف العبء عن الدولة وجعل المجتمع يجد فرص عمل بنفسه , فضلا عن رسم السياسات النقدية الكفيلة بمعالجة مثل هذه الظاهرة.

التوصيات او المقترحات :

من التوصيات التي يضعها الباحث بين يدي اصحاب الاهتمام بالموضع ، الاتي :

اولا – من الضروري ، ان تضع الحكومة العراقية ، او حتى احد التنظيمات السياسية لها برنامجا لمعالجة هذه الظاهرة ، كأن يتبنى احد القوى السياسية حل مشكلة البطالة كخطة عمل وبرنامج انتخابي ، يفوز على اساسه ويعمل على تطبيقه اثناء توليه المسؤولية .

ثانيا – من اللازم ، على المواطن العراقي وعلى المجتمع ان يفهم من ان مشكلة البطالة هي اكبر من الدولة العراقية في الوقت الراهن واكبر من امكانياتها ، وانه هو الاخر مطالب بالبحث عن حلول كأن ينشط القطاع الخاص من تلقاء نفسه او حتى من خلال مساعدة بسيطة من قبل الدولة .

ثالثا – من المهم جدا ، ان يفهم القائمين على القطاع الاقتصادي في البلاد ان البطالة تحتاج الى اليات أقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية لحلها ، من خلال اعادة صياغة الكثير من المفاهيم المتداولة لدى الناس خاصة مسالة اعتمادهم على الدولة ، فالمواطن العراقي هو بأمس الحاجة لتنشئته وتشجيعه على التفكير والابداع الخلاق الذي سيسهم في المستقبل في ان يعتمد المجتمع على نفسه ، بدلا من الاعتماد شبه التام على الدولة .

رابعاَ: ضرورة، أتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من النمو السكاني ، حيث ان شرط تعيين مستوى من السكان له علاقة وثيقة جداَ بأقتصاديات الحجم .

الملخص

عانى العراق قبل وبعد عام 2003 من تفشي الكثير من الظواهر السلبية والخطيرة التي اصبحت تهدد الدولة ، ومن تلك الظواهر هي البطالة والتي أرتفعت معدلاتها رغم وفرة الموارد الاقتصادية فيه كما أن الدولة لم تسعى الى وضع خطط لمعالجة البطالة ، حيث لايجد العديد من الشباب العراقيين في مجالاً في سوق العمل والذي أنعكس سلبا على سلوكيات وتصرفات الكثير منهم ، حيث لجأ البعض الى العنف ، واضطر البعض الاخر الى ان يترك البلاد مهاجرا الى الدول الاخرى .

والدولة اليوم، مطالبة بأن تبحث عن الاليات الكفيلة بالتعامل مع مثل هذه المشكلة ووضع الحلو والاليات الناجعة لها، وعلى الاخص الاليات الاقتصادية، مثل: جلب الاستثمار وتوسيعه وتشجيعه في البلاد، وكذلك من خلال التنشئة الاجتماعية التي

تشجع على الابداع والابتكار وخلق فرص العمل، فضلا عن رسم السياسات النقدية والمالية الكفيلة بالتعامل مع هذه المشكلة.

Abstract:

Iraq has suffered before and after the 2003 outbreak of a lot of negative and dangerous phenomena that have become threatening to the state , and these phenomena are unemployment, which increased their rates despite the abundant economic resources which , as the state did not seek to develop plans to address unemployment , where Egged many young Iraqis in the room in which reflected negatively on the conduct and behavior of many of them , as some have resorted to violence, the labor market, while others were forced to leave the country to migrants to other countries .

The state today , claim that looking for mechanisms to deal with such a problem and put sweet and mechanisms effective to them, most notably economic mechanisms , such as : attracting investment , expanded and promoted in the country, as well as through socialization that encourages creativity , innovation and job creation , as well as monetary and fiscal policies to draw to deal with this problem.